محاضرة لأمين عام جامعة قطر حول التعليم العالي والتنمية في دولة قطر

متابعة:
منتصر الديسي

د. عبد الرحمن حسن الابراهيم

القى د. عبد الرحمن حسن الابراهيم أستاذ المناهج ونظم التعليم المساعد بكلية التربية وامين عام جامعة قطر محاضرة بعنوان «التعليم العالي والتنمية في دولة قطر» قال فيها:

ترتبط نشأة التعليم العالي في دولة قطر تاريخيا بنهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، وهي الحقبة التي توجت بانشاء كلية التربية للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٣م ثم صدر القانون رقم (٢) لعام ١٩٧٧م بانشاء جامعة قطر حيث توالى بعده انشاء الكليات ومراكز البحوث.

وبعرف التعليم العالي على انه المرحلة الثالثة من التعليم او مرحلة مابعد التعليم الثانوي، وهو يشتمل على تعليم عال اكاديمي او مايعرف بالتعليم الجامعي، كما يشتمل على تعليم عال تكنولوجي.

وقد نشأ التعليم العالي في دولة قطر نشأة تخطيطية لتلبية احتياجات البلاد من القوى العاملة المدربة ذات التعليم العالي. وتنطلق سياسة التعليم العالي في قطر من ستة منطلقات رئيسية هي:

— إن انتماءات دولة قطر العربية الاسلامية تتطلب من التعليم الجامعي ان يكون دعامة من دعائم القوة للامة العربية والعالم الاسلامي.

— ان قيام نظام حديث للتعليم الجامعي في قطر، ومايضطلع به من تعليم وتدريب وبحوث من اجل تنمية طاقات الانسان القطري والمجتمع القطري، تعد ضرورة تستكمل بها البلاد مقومات تقدمها.

— ان الجامعة مطالبة بالتفاعل مع المجتمع تأثرا وتاثيرا بما يمكنها من تلبية احتياجات البلاد من الكفاءات والقيادات ذات المستويات المتميزة من التاهيل لكي تتحمل المسئولية في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

— ان للجامعة دورها في اعداد الكوادر الوطنية من العلماء والباحثين الذين يقوم على اكتافهم صنع القدم لمجتمعهم واستمرارية هذاالتقدم ونموه.

— ان الجامعة لها دورها الفعال في اعداد المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة من حيث كونها منارة للعلم والفكر، ومركزاً للبحوث والتطوير في جميع جوانب الحياة المختلفة، تعمل على بناء مجتمع عصري يواكب متطلبات العصر.

— ان الجامعة لها دورها الفعال، في تنشيط الحركة الفكرية والتنمية الثقافية في المجتمع.

وعن دور التعليم العالي تجاه التنمية قال: يسهم التعليم العالي بدور مباشر في تنمية المجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته بما يخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الانتاج، وتعتبر الجامعة بمثابة مؤسسة انتاجية، يمكنها امداد المجتمع بالقوى البشرية المدربة، والعقول المفكرة، والقيادات التي تتحمل المسئولية في المجتمع.

التعليم العالي يهدف الى نشر العلم الراقي للتربية بين ذوي المواهب والكفاءات بقصد اعدادهم لخدمة المجتمع، وتزويدهم بالثقافة ليسهموا في تقدمه وتطوره.

ويلعب التعليم العالي دورا هاما في تنمية المعرفة وانمائها وتطويرها من خلال ماتقوم به مؤسساته من انشطة البحث العلمي والذي يعتبر ركنا اساسيا من اركان الجامعة، وتعتبر مؤسسات التعليم العالي بمثابة مراكز اشعاع ثقافي للمجتمع.

خصائص التعليم العالي من اجل التنمية:

التعرف على حاجات المجتمع ومشكلاته، والاسهام في تحديد اهداف التنمية، وتكامل الوظائف الثلاث للجامعة، وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتحديث في البرامج والاساليب والاستجابة لحاجات التنمية، والتاكيد على الدراسات العلمية التحليلية للمستقبل وآفاق تطوره في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودراسة وتحليل خطط التنمية القائمة واتجاهاتها المستقبلية وما تحويه من برامج وخطط تفصيلية في جميع القطاعات، ودراسة وتحليل موقع التعليم العالي من التنمية، وكيف تتفاعل مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الاخرى، ما طبيعة هذا التفاعل وما انماطه وما دور مؤسسات التعليم العالي في وضع خطط التنمية ومشروعاتها المختلفة وكيف تترجم متطلباتها من القوى العاملة في مختلف التخصصات، والتعرف على نظم المعلومات ومدى تطورها الكمي والكيفي ومدى كفاءة الاجهزة المتخصصة في هذه المجالات في توفير البيانات والمعلومات الدقيقة، وتوثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات، والتاكيد على قيام الجامعات باجراء البحوث العلمية وخاصة التطبيقية بما يلبي حاجات المؤسسات الانتاجية.

الكليات والبرامج: تقوم جامعة قطر بتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي الجامعي والتقني، ولذلك كان التوسع الكمي سمة من سمات مرحلة النشاة الى ان وضع سقف للقبول هو ستة آلاف طالب وطالبة حتى يتم المحافظة على الجودة والنوعية والكفاءة الداخلية والخارجية للجامعة.

وفي هذا الصدد توسعت جامعة قطر في الكليات والاقسام العلمية والبرامج التخصصية، كما توسعت في اعداد الطلاب المقبولين في الجامعة حتى وصل عدد المقبولين في العام الجامعي ١٩٩٥/٩٤ الى ١٤٢٥ طالبا وطالبة اي بنسبة ٩٠٪ من خريجي الثانوية العامة من القطريين والذين بلغ عددهم ١٥٨٣ طالبا وطالبة.

وحول مخرجات التعليم الجامعي قال: تطورت مخرجات جامعة قطر تطورا ملحوظا من الناحية الكمية والكيفية، وكذلك من حيث التنوع في التخصصات العلمية، وقد خرجت جامعة قطر حتى العام الجامعي ١٩٩٤/٩٣م (١٢٤٦٠) خريجا وخريجة من القطريين منهم ٨٤٦٥ خريجة، و٣٩٩٥ خريجا.

الجامعة والبحث العلمي: البحث العلمي من الوظائف الاساسية للجامعة، والنظرة الشاملة للوظيفة البحثية للجامعة تقول بانها تهدف الى تنمية المعرفة وتطويرها، والبحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية، حيث انه من اهم المقاييس المتداولة لدى قيام الجامعات بدورها القيادي في المجالات العلمية والمعرفية.

كما ان سمعة الجامعات مرتبطة بالابحاث التي تنشرها.

وجامعة قطر كغيرها من الجامعات الحديثة التي تعطي اهتماما اكبر بالبحوث التي تنعكس نتائجها واستخداماتها على التنمية في مختلف مجالاتها.

وقد وصل عدد البحوث والدراسات التي قامت بها الجامعة في الفترة من ٧٧ الى ١٩٩٤ الى ١٥٤٤ بحثا منها ٢٥١ بحثا له علاقة بقضايا التنمية في دولة قطر.

الجامعة وتطوير نظام التعليم العام: الجامعة بحكم موقعها الاكاديمي والوظيفي في قمة السلم التعليمي، وبحكم ان مدخلات التعليم الجامعي تاتي من مخرجات التعليم العام، يتطلب الامر ايجاد نسق من العمل المشترك بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم من اجل تطوير نظام التعليم العام وتحقيق مقومات الجودة والتميز فيه.

ويتم هذا التعاون من خلال المجلس الاعلى للتربية، ومن خلال اللجان المشتركة، ولجان تطوير المناهج والبرامج والكتب المدرسية، وورش العمل والدورات التدريبية، كما ان هناك تعاونا وثيقا بين كل من كلية التربية والوزارة في مجال اعداد المعلم وتدريبه، وبين مركز البحوث التربوية والوزارة في مجال اعداد البحوث والدراسات التي تهدف الى تطوير العملية التعليمية.

الجامعة والتعليم المستمر

اصبح التعليم المستمر من اهم الوظائف التي تقوم بها الجامعة خدمة للمجتمع ولقد نجحت الجامعة في هذا المجال زاد رصيدها الاجتماعي في المجتمع وقويت علاقتها مع التنمية.

ويتعاظم دور الجامعة في المجتمع من خلال مجالات التعليم المستمر للعديد من الاعتبارات التي من بينها التطور السريع في العلم والتكنولوجيا وتزايد حجم المعلومات، وظهور نظريات وفروع جديدة للعلم، مما يستدعي تنمية مهارات العاملين في ضوء الاكتشافات والتطورات العلمية الجديدة. ويتسم التعليم المستمر بعدة سمات رئيسية من اهمها:

— انه تعليم غير نظامي

— انه تعليم يقوم على اساس تلبية الاحتياجات الفعلية للعاملين فهو ذاتي وافرادي.

— انه تعليم ذاتي التمويل بل من الممكن ان يحقق دخلا للجامعة توظفه في تطوير برامجها البحثية ومنشاتها التدريسية.

— انه تعليم متعدد الوسيلة فهو يستخدم التدريس المباشر وغير المباشر، ويوظف العديد من وسائل الاتصال خاصة الراديو والتليفزيون.

— انه تعليم تعاوني اذ لابد من مشاركة المؤسسات المستفيدة من تحديد الاحتياجات وتخطيط البرامج والانشطة، وتقويم اثر التدريس.

— انه تعليم يسعى الى صقل المهارات وتنميتها وتغلب عليه سمة التعليم المهاري.

— انه يأخذ اشكالا كثيرة منها الدورات التدريبية وبرنامج التنمية والاستشارات، والبحوث المشتركة وبرامج التنمية الصناعية، ونقل التكنولوجيا وبحوث الاداء، والتدريب التحويلي.. وسوى ذلك.

ونظرا لما يتوفر لجامعة قطر من امكانات بشرية قادرة وتجهيزات معملية متطورة، فان الجامعة يمكن ان تقوم بدور كبير في خدمة خطط التنمية من خلال ما تقدمه من برامج ثقافية وعلمية واجتماعية ودورات تدريبية وورش عمل متخصصة.

الجامعة وسوق العمل

لا شك ان دعم الدولة المتواصل لجامعة قطر ياتي من متطلقات كثيرة منها دورها الثقافي واسهامها الحضاري ومنها ايضا دورها البحثي وتقديم الرأي والمشورة وفرص التدريب والنمو المهني للعاملين في مؤسسات الدولة، كما ان للجامعة دورا تنمويا يتمثل في اعداد القوى العاملة التي تحتاجها مؤسسات الدولة.

ولابد من تكامل حلقات ثلاث هي التعليم والتدريب والتوظيف حتى تكون هناك سياسات ناجحة للقوى العاملة فان سوق العمل عليه ان يحدد احتياجات الكم المطلوب والكيف المأمول وان يكون ذلك على المدى البعيد حتى يمكن للجامعة ان تعد الاستراتيجيات والخطط والبرامج للاستجابة لتلك الاحتياجات وزيادة التلاحم والتفاعل مع المجتمع.

ودولة قطر دولة حديثة النشاة طموحة الاهداف تسعى الى تحقيق تنمية شاملة بمعدلات متساوية. وقد ادى هذا الى الاستعانة بالعمالة الوافدة من الدول العربية الشقيقة والدول الاخرى الصديقة وتشير الاحصاءات الرسمية للدولة واحصاءات مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحصاءات الالكسو واليونسكو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها الى ان العمالة القطرية ذات التعليم العالي لاتزال تمثل الاقلية ٥ر٤٤٪ في مقابل العمالة الوافدة من ذات المستوى وتمثل ٥ر٥٥٪ وبما ان العمالة الوافدة تمثل فرص عمل للعمالة المواطنة وعجزا فيها، وبما ان معدلات نمو خريجي جامعة قطر هي ١٠٪ من الذكور و ١٣٪ للاناث، وبما ان معدل النمو السنوي في الطلب على العمالة القطرية ذات التعليم العالي يقدر بـ ٤ر١٢٪ فان كل ذلك يعني ان تقطر الوظائف ذات التعليم العالي قد يحتاج الى زمن طويل يتعدى الربع الاول من القرن القادم.

محددات وقيود تواجه الجامعة في التنمية والتطوير

(ا) عدم توافر قدر كاف من الاستقلالية المالية والادارية التي تتطلبها الطبيعة الخاصة لعمل الجامعة والتباين الواضح بين نشاطها ونشاط المؤسسات الاخرى، لذلك فان التخفف من قيود المركزية الشديدة في الادارة والتمويل من شانه ان يعطي الجامعة مرونة وحركة وبساعدها على انجاز اهدافها بكفاءة وكفاية.

(ب) الخلل في سوق العمل اذ لا يفتح فرص عمل كافية لخريجات الجامعة مما يجعل مشاركة الفتاة في انشطة التنمية محدودة ومقتصرة على مجالات محددة كالتربية والتعليم والتي اوشكت ان تتشبع بخريجات الجامعة.

ونظرا لما يتوفر لجامعة قطر من امكانات بشرية قادرة وتجهيزات معملية متطورة، فان الجامعة يمكن ان تقوم بدور كبير في خدمة خطط التنمية من خلال ما تقدمه من برامج ثقافية وعلمية واجتماعية ودورات تدريبية وورش عمل متخصصة.

(ج) الخصائص الحالية لمخرجات التعليم الثانوي ومن اهمها زيادة اعداد الطالبات عن الطلبة وميل الطلاب الى الدراسات الادبية، مما يضع قيدا على مدخلات الجامعة ومن ثم يضيع مخرجاتها بالطابع الادبي، بينما توجد حاجة ماسة في القوى العاملة المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا.

(د) ضعف مشاركة المؤسسات العامة والقطاع الخاص في تمويل بعض انشطة الجامعة خاصة في مجال التعليم المستمر والتدريب التحويلي والتنمية الصناعية والاستشارات الادارية والفنية فمثل هذه الانشطة يجب ان تعتمد في تمويلها على مكون مالي من خارج موازنة الجامعة وهو ما يعرف بـ «تحميل المستفيد».

(هـ) الارتفاع المستمر والهائل في كلفة التعليم العالي على المستوى العالمي بسبب ارتفاع كلفة العملية التعليمية وفي مقدمتها المرتبات والاجور «خاصة اذا كان هناك اعتماد على الاستقدام» والاجهزة والمعامل والكتب والدوريات وسرعة تغير التقنيات مما يمثل قيدا ماليا على موازنة الجامعة.

(و) تدني رواتب العمالة الفنية المساعدة التي تحتاجها الجامعة لتشغيل وصيانة المعدات والاجهزة، خاصة اجهزة المعامل والورش.

(ز) عدم وجود سياسات واضحة للتوظيف، مما يساعد على دراسة العرض والطلب دراسة علمية يمكن اخضاعها لنماذج رياضية واساليب قياسية فكثير من اجراءات التوظيف تكاد تكون لاسباب اجتماعية، وليس لتلبية احتياجات فعلية في سوق العمل. كما ان التعيين في حد ذاته لا يعني بالضرورة سد عجز كمي او كيفي في سوق العمل. اضف الى ذلك انه لا توجد سياسة توظيف واضحة للقطاعين المختلط والخاص.

(ح) عدم قيام مواقع الانتاج والمؤسسات والمصالح بتقويم ادا العاملين فيها من مخرجات الجامعة واستخدام الدراسات التقويمية التي تعني بتقويم مهارات الاداء وتحديد احتياجات التدريب التطويري، والتحويلي معا، ان التعليم المستمر وتطور المعرفة والثقافة يجعل من الاهمية بمكان قيام المؤسسات وجهات التوظيف باعادة تدريب العاملين فيها لصقل مهاراتهم وتحقيق النمو المهني لهم بما يضمن استمرار وزيادة معدلات الانتاج وتستطيع الجامعة ان تلبي هذه الحاجة من خلال برامج التعليم المستمر وانشطة المجتمع.

مقومات نجاح الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته

جامعة قطر هي الجامعة الوحيدة في الدولة وتقع عليها مسئولية المشاركة في خدمة المجتمع وتنميته ولكي تنجح الجامعة في هذه المهمة عليها مراعاة المبادىء والاجراءات الاتية:

١ — الاهتمام بالجوانب الثلاثة للتعليم الجامعي «التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع» وبشكل متوازن.

٢ — توجيه البرامج والتخصصات لخدمة قضايا التنمية في الدولة.

٣ — ترشيد سياسة القبول في الجامعة وبحث لا يقبل في البرامج الاكاديمية الا عدد محدد من التخصصات المختلفة ومن الطلاب القادرين على هذا النوع من التعليم وتوجيه الفئة الاخرى من الطلاب الى التعليم التقني والتكنولوجي.

٤ — التوسع في التعليم التكنولوجي وطرح تخصصات غير تقليدية.

٥ — الاهتمام بالبحوث العلمية والتطبيقية وتوجيهها لخدمة برامج التنمية وحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات.

٦ — التحرك السريع لدراسة اوضاع القطاعين العام والخاص ومتطلباتهما وفتح قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل والانتاج.

٧ — اعطاء قدر اكبر من المرونة في خطط الدراسة للجوانب التطبيقية وفتح المجال امام الطلاب للتدريب في مواقع العمل والانتاج.

٨ — العمل مع ديوان الخدمة المدنية والمؤسسات المختلفة على ايجاد مجالات عمل اوسع للخريجين القطرية وفقا للضوابط المقررة.

٩ — متابعة الجامعة لخريجيها وايجاد نظام يساعد على التنمية المستمرة لهم.

١٠ — توثيق عرى التعاون والعمل المشترك بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم في مجالات تطوير التعليم واعداد المعلم وتدريبه اضافتها لنماذج رياضية وأساليب قياسية فكثير من اجراءات التوظيف تكاد تكون لاسباب اجتماعية، وليس ستويا معظم مخرجات الجامعة.